# الجانب الاقتصادي لجزيرة كريت خلال فترة الحكم المصري(١٨٣٠-١٨٤٠م)

م.م. بهاء جاسم عودة

جامعة بغداد/ قسم شؤون الاقسام الداخلية

Bahaa.j@uobaghdad.edu.iq

# الجانب الاقتصادي لجزيرة كريت خلال فترة الحكم المصري(١٨٣٠-١٨٤٠م)

**م.م. بهاء جاسم عودة**

**ملخص البحث:**

تمتعت جزيرة كريت بموقعها الستراتيجي المميز في قلب البحر المتوسط، لذا توجهت انظار الدول الاستعمارية صوبها، فخضعت للسيطرة الرومانية، ثم بعد انتشار الاسلام وتوسعهُ سيطر العرب المسلمون عليها، ومن ثم وقعت تحت سيطرة البيزنطينيون ومن ثم البنادقة والعثمانيين.

وبعد تدهور اوضاع الدولة العثمانية وقيام ثورة الاستقلال اليونانية عام١٨٢٢ وجهت الدولة العثمانية محمد علي باشا لإخماد ثورة اليونان والذي نجح بإخمادها وتمكن من السيطرة على جزيرة كريت عام١٨٣٠. وبدأ يهتم بأمورها الادارية والاقتصادية والسياسية. الا انه ركز على الجانب الاقتصادي منها لكثرة خيراتها الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة، كما انه قام بإدخال اصلاحات اقتصادية جديدة لها.

**The Economic of Crete during Egyptian Rule (1830-1840 AD)**

**Lecturer Asst. Bahaa Jasim Odeh**
**University of Baghdad / Department of Student Accommodation Affairs**

**Abstract:**

Crete enjoyed a unique strategic location in the heart of the Mediterranean, which attracted the attention of colonial powers. It fell under Roman control, and then, after the spread and expansion of Islam, was taken over by Arab Muslims. It then fell under the control of the Byzantines, the Venetians, and the Ottomans.

Following the deterioration of the Ottoman Empire's situation and the outbreak of the Greek Revolution of Independence in 1822, the Ottoman Empire directed Muhammad Ali Pasha to suppress the

Greek Revolution. He succeeded in suppressing it and gained control of the island of Crete in 1830. He began to take an interest in its administrative, economic, and political affairs. However, he focused on the economic aspect due to its abundant economic resources, including agriculture, industry, and trade, and he also introduced new economic reforms.

**المقدمة:**

كان لموقع كريت في قلب البحر المتوسط اثراً كبيراً لجذب انظار الدول الاستعمارية للسيطرة عليها وحماية مصالحهم، فقد وقعت تحت سيطرة الرومان ومن ثم سيطرة العرب عليها وجاء بعدهم البيزنطينيون والبنادقة والعثمانيين، فالعرب بعد ظهور الاسلام وانتشاره في البلاد الواقعة على سواحل البحر، سيطروا على كريت عام ٨٢٥ والتي استمرت حتى عام٩٦١، وبعد تدهور الامبراطورية البيزنطية وسع البنادقة نفوذهم تجاه الجزيرة وسيطرو عليها. وخلال القرن السابع عشر الميلادي وقعت كريت تحت الحكم العثماني عام١٦٦٩ واستمروا بحكمها حتى قيام ثورة الاستقلال اليونانية عام ١٨٢٢. وجهت حينها الدولة العثمانية والي مصر محمد علي باشا لإخماد ثورة اليونان من جهة، والسيطرة على جزيرة كريت من جهة اخرى، وتمكن من اخماد الثورة وسيطر على الجزيرة عام ١٨٣٠م.

سلط البحث الضوء حول عدة امور لعل في مقدمتها الاسباب التي دفعت الدولة العثمانية لاختيار محمد علي للسيطرة على الجزيرة دون غيره؟ وهل نجح والي مصر في السيطرة عليها وادارة شؤونها؟ وما هو موقف سكان الجزيرة من هذا الحكم؟

للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا المنهج العلمي التاريخي لدراسة احوال الجزيرة خلال المدة الزمنية للحكم المصري فيها، والاجراءات المتخذة من قبلها في ادارة شؤونها الاقتصادية.

قسم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، درس المبحث الاول: نبذة تاريخية موجزة عن جزيرة كريت. وناقش المبحث الثاني: التنظيمات الاقتصادية للجزيرة خلال الاعوام(١٨٣٠-١٨٤٠م). واستعرضنا في الخاتمة اهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث.

اعتمد الباحث على مجموعة من المصادر التاريخية المهمة، لعل في مقدمتها كتاب كريت تحت الحكم المصري ١٨٣٠-١٨٤٠ للمؤلف (زينب عصمت راشد) الذي رفد البحث

بمعلومات تاريخية قيمة، وذلك لاعتماد المؤلف على مجموعة كبيرة من الوثائق المهمة التي كتبت آنذاك، فضلاً عن كتاب الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد علي مؤسس مصر الحديثة للمؤلف(علي ابراهيم بكراكي) وغيرها من المصادر المهمة والتي يمكن الرجوع اليها في ثبت المصادر.

## المبحث الاول: نبذة تاريخية موجزة عن جزيرة كريت

تقع كريت في قلب البحر المتوسط، وهي تتوسط القارات الثلاث اسيا وافريقيا واوربا، وسكانها من الترك واليونان. ويتكلم سكانها من المسلمين والمسيحيين اللغة اليونانية، اما الاعيان في المدن الرئيسة يتكلمون اللغة التركية. وذلك بسبب اقامتهم في تلك المدن واستعانة الحكام الاتراك بهم(راشد، ١٩٦٤، ص٨).

ونظراً لموقعها الجغرافي بدأت اطماع الغزاة تنظر اليها، فوقعت تحت سيطرة العرب خلال المدة(٨٢٥-٩٦١م) تميزت هذه المدة بالاستقرار النسبي، فقاموا ببناء المدارس فيها والمساجد والاثار الاسلامية، واعتنق غالبية سكانها الدين الاسلامي، وانخرطوا في مؤسساتها، بينما بقي القسم الآخر منهم على ديانته المسيحية، وفضلوا سكن الجبال والمناطق البعيدة عن النفوذ الاسلامي(بكراكي، ٢٠٠٤، ص٢٢). وخلال حكم البنادقة(١٢٠٤-١٦٦٩م) برز الاهتمام اليهودي بالتملك والهجرة الى كريت، وذلك لتوسيع نفوذهم في العالم، الا ان البنادقة رفضوا واعترضوا على ذلك واصدروا مجموعة من القوانين التعجيزية لمنع تملك اليهود فيها، كما رفضوا اي لجوء سياسي لليهود في الجزيرة، خوفاً من فقدان نفوذهم فيها(راشد، ١٩٦٤، ص٢٧).

وخلال حكم البنادقة لهذه الجزيرة ظهر التمييز الطبقي، إذ حرم الفقراء من دخول المدارس، وفرضت الضرائب الفادحة على السكان، واضطهدوا الكنيسة اليونانية ومنع الارثوذكسية وابدلوها بالقوانين اللاتينية، فلجأ الكريتيون إلى الهجرة لمصر والعمل مع الاساطيل العثمانية، وعملوا على مساعدة العثمانيين للتخلص من حكم البنادقة، لهذا دخلت الجزيرة مرحلة جديدة، وهي مرحلة السيطرة العثمانية عليها(بكراكي، ٢٠٠٤، ص٢٦).

اراد العثمانيون حماية مصالحهم في البحر المتوسط، فاتجهت انظارهم في النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى جزيرة كريت واستطاعوا السيطرة عليها خلال

المدة(١٦٦٩-١٨٢١م). تميز تاريخ الجزيرة خلال هذه المدة بسوء الادارة وفساد الحكم واضطراب الأمن، فلجأ الكثير من سكان الجزيرة إلى الجبال للابتعاد عن السلطة والاعتصام فيها(راشد، ١٩٦٤، ص٥١). وخلال حرب الاستقلال اليونانية[١]١٨٢٢م قامت ثورة عارمة في الجزيرة قادها الوطنيين احتجاجاً على اوضاع البلاد المزرية خلال عهد الدولة العثمانية(Sonyle,1987, p.107)، والتي وجدت في والي مصر محمد علي باشا بانه الرجل القوي القادر على اخماد هذه الثورات، فأصدرت اليه امراً بإخماد ثورة الجزيرة، فارسل قوة عسكرية الى الجزيرة في ٢٦ ايلول ١٨٢٣ (فرج، ١٩٩٩، ص٥٨-ص٥٩؛ بك،١٩٣٤، ص١٥٠)، وتمكن من اخماد ثورتها. وبدأ يتطلع إلى حكم الجزيرة والسيطرة عليها، لأنه رأى فيها خير محطة بحرية تقع في شمال الاسكندرية، لتنمية قوته البحرية فيها(طقوش، ٢٠١٣، ص٣٥٠)، واصر على السلطان العثماني لتولي حكم الجزيرة التي استمرت الاضطرابات والفتن فيها حتى اصدر السلطان العثماني محمود الثاني[٢] عام ١٨٣٠م امراً بتولي محمد علي حكم الجزيرة( ياغي، ١٩٩٦، ص١٣٠؛ مصطفى، ١٩٩٣، ص١٨٨).

قام محمد علي باشا بعد توليه حكم الجزيرة بزيادة قواته العسكرية، للسيطرة على الفتن والاضطرابات الداخلية التي عمت في البلاد، كما عمد إلى تقوية حصون الجزيرة، وتجريد كافة سكانها من الاسلحة، وقد لاقت اجراءته هذه القبول من سكان الجزيرة، لأنه وعدهم بتوفير الأمن ورفع راية السلام وتوفير المأوى والاستقرار لهم والحفاظ على ارواحهم وممتلكاتهم حتى ينعموا بحياة افضل من المحن التي واجهوها من قبل، فاهتم بتنظيم كافة شؤونها الداخلية والخارجية( قايام، ٢٠١٤، ص٤٨- ص٤٩).

## المبحث الثاني

## الجانب الاقتصادي للجزيرة خلال الاعوام(١٨٣٠-١٨٤٠م)

لم يقتصر اهتمام محمد علي باشا بالجانب الاقتصادي على مصر فحسب، بل اهتم ايضاً بتحسين احوال جزيرة كريت الاقتصادية بعد سيطرته عليها، واراد الاستفادة منها من خلال تنمية اقتصادها والنهوض به من خلال الاهتمام بالزراعة والتجارة والصناعة(التميمي، ٢٠٢١، ص٤٧).

**اولاً: الزراعة**

كانت الزراعة في جزيرة كريت الشريان الحيوي الذي يعتمد عليه اقتصادها، لذا حرصت السلطات المصرية على تنميتها، والعناية بها واستغلال كل ما بوسعهم من اراضي الجزيرة الصالحة للزراعة، ففي عام ١٨٣٢م اصدرت الحكومة المصرية اوامر إلى الموظفين الزراعيين بضرورة تنظيم شؤون الجزيرة الزراعية والعناية بها، ومتابعة تطوراتها، وإبلاغ السلطات عن كل ما يجري من نشاط أو اهمال في استغلال الاراضي الزراعية، وتنمية محاصيلها. ووزعت السلطات المصرية منشوراتها على اصحاب المقاطعات تحثهم على الاهتمام بالأراضي الزراعية ورعايتها والعمل كل ما بوسعهم لزيادة غلاتها ومحاصيلها، وتحذرهم من الاهمال في ذلك. كما ذكرت الحكومة المصرية بأنها على استعداد تام لتقديم المساعدة لإصحاب المقاطعات من الناحية المادية والمعنوية، فزاد بذلك اهتمام اصحاب المقاطعات الزراعية، وتعهدوا للحكومة ببذل كل ما بوسعهم من جهود لإصلاح اراضيهم، والعمل على خدمتها ومضاعفة غلاتها واستغلال خيراتها. من جانب اخر، اصدرت السلطات المصرية قراراً تضمن اعفاء الطبقات العاملة في الزراعة من الضرائب التي اثقلت كاهلهم، وهذا القرار كان له اثراً كبيراً في تشجيع العمل بالزراعة وزيادة منتجاتها الزراعية(راشد، ١٩٦٤، ص١٠٩).

لقد شجع محمد علي الفلاحين على الزراعة مما ساهم في تحسين احوال الجزيرة الزراعية والعمل على احياء الزراعة بعد تدهورها، ومضاعفة محاصيلها، لاسيما زراعة الزيتون الذي يعد المحصول الرئيسِ في الجزيرة، والذي تراجعت زراعته بسبب الثورات المستمرة خلال مدة الفوضى التي حدثت في الجزيرة خلال الاعوام(١٨٢٢- ١٨٣٠)، واضحت اكثر اراضيها التي كانت مزدهرة بزراعة الزيتون شبه خالية(دودويل، ٢٠١٧، ص٢٣٤؛ Bowring,1840, P.150)، لذا اصدر محمد علي باشا عام ١٨٣٣ امراً إلى مجلس الجزيرة للنظر بأسباب التراجع في هذه الزراعة، وبعد دراسة الامر تبين ان سببها هو عدم توافر المعاصر اللازمة في بعض الاقاليم. فضلاً عن، وجود خلل في معاصر الاقاليم الاخرى، لهذا بادرت الحكومة بشراء المعاصر من اصحابها الذين يرغبون ببيعها، وفرضوا ضريبة على الفلاحين، لم يتم تحديد قيمة الضريبة في بادى الامر، وبعد اجتماع مجلس

الجزيرة للنظر في تحديد الضريبة استقر رأي المجلس على ان يكون تقدير الضريبة على الفلاح بعد عصر الثمار، لان بعض الثمار زيتها قليل والبعض الاخر منها زيتها كثير، كما اجازت الحكومة المصرية لأصحاب المعاصر حق ادارة معاصرهم شرط ان يؤدوا حق الحكومة ما عليهم من ضرائب( راشد، ١٩٦٤، ص١١٢).

قدمت الحكومة المصرية ما كان يحتاج إليه المزارعين من قروض ومواشي بناءً على طلبهم لزراعة اراضيهم من جديد، واصدر محمد علي أمراً إلى مجلس الجزيرة بالسماح للذين نزحوا من الجزيرة بالعودة إليها واستعادة اراضيهم الزراعية، شرط ان يدفعوا قيمتها لأصحابها الذين يملكونها في الوقت الحالي على ان يتم بيعها بالمبالغ نفسها التي اخذوها منهم قبل نزوحهم، لبى الكثيرون من نازحي الجزيرة قرار محمد علي وعادوا إلى بلادهم واستوطنوا في اراضيهم ومارسوا الزراعة فيها تحت حماية الحكومة المصرية على ان يدفعوا ما كان مترتب عليهم من ضرائب. كانت الحكومة المصرية حريصة كل الحرص على اصلاح الجزيرة والنهوض بها والافادة من محاصيلها الزراعية، لذا لم يقتصر اهتمامها على السماح للنازحين فحسب، بل سمحت للوافدين باللجوء إلى الجزيرة ممن يمتلكون خبرات وكفاءة في مجال الزراعة للاستفادة من خبراتهم والاستماع إلى آرائهم ونصائحهم لأنعاش الزراعة، فعندما وصل احد الخبراء اليونانيين إلى الجزيرة، كتب محمد علي إلى محافظها بمعاونته وتقديم له كل ما يحتاجه، وان يرسل إليه كل ما يتوصلون إليه من نتائج بعد القيام بالتجربة الحديثة لمعاصر الزيتون، بعد القيام بالتجربة الحديثة تبين ان المعاصر الحديثة انفع من المعاصر القديمة، فزاد الاهتمام بالمعاصر الحديثة وزاد انتاج زيت الزيتون في الجزيرة( دودويل، ٢٠١٧، ص٢٣٥).

كان لقرار محمد علي الذي اصدره إلى محافظ الجزيرة المتضمن منع رعي الاغنام في مناطق زراعة الزيتون، وابعاد الخنازير إلى المناطق الجبلية، الاثر الكبير في انعاش زراعة الزيتون في الجزيرة، وزيادة كمية الزيت فيها، ولم تسهم هذه الاجراءات وحدها بزيادة زيت الزيتون في الجزيرة، بل ان القرار الذي اصدره محمد علي الخاص بعقوبة كل من يقوم بحرق اشجار الزيتون، كان له دور كبير في زيادة الزيتون فيها( Bowring, 1840, P.155).

بعد ازدهار زراعة الزيتون في الجزيرة، بدأت الحكومة المصرية تستورد كميات كبيرة من زيت الجزيرة إلى مصر، لسد حاجاتها، الا انها لم تحتكر تجارة الزيت، لأنها تعلم ان دول اوربا وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا سوف تتدخل في حال احتكاره لهذه التجارة، وذلك لحاجتها لزيت الجزيرة، وكان محمد علي شديد الاهتمام بالزيت الكريتي، لجودته العالية، لهذا ارسل امراً إلى محافظها بأرسال فسائل اشجار الزيتون من اجل زراعتها في مصر، فقام محافظ الجزيرة بإرسال (٥٠) شتلة إلى مصر عام ١٨٣٩م وتم زراعتها في مصر( راشد، ١٩٦٤، ص١١٨).

اما الضرائب فكان سكان الجزيرة يدفعونها ولم يعترضوا عليها، واشاد بذلك القنصل الروسي بقوله " **ان الضرائب كانت تدفع بدون ابداء اي مقاومة او معارضة وان الهدوء العام كان مخيماً على الجزيرة، وان المجالس البلدية كانت على استعداد في كل وقت ان تعمل طبقاً لرغبات الحاكم مصطفى باشا**" ( نقلاً عن: دودويل، ٢٠١٧، ص٢٣٧)، الا ان هذا الاستقرار والهدوء في دفع الضرائب لم يستمر طويلاً ففي عام ١٨٣٥م امتنع المسيحيين عن دفع الضرائب المفروضة عليهم، واهمها ضريبة الرأس التي كانت مفروضة عليهم التي تبلغ قيمتها اربعة قروش كحد ادنى، والمتوسطة منها ستة قروش، وكحد اعلى ثمانية قروش. يبدو ان الدولة العثمانية اعتمدت في تحديد قيمة هذه الضريبة على رأس المال الذي يمتلكه الفرد. فكتب محمد علي إلى محافظ الجزيرة قائلاً ان هذه الضريبة لم تكن مفروضة على مسيحي الجزيرة فحسب، بل مفروضة على كل المسيحيين الذي يقطنون في البلاد الخاضعة للدولة العثمانية(راشد، ١٩٦٤، ص١٢٣).

لم يكن محمد علي قادراً على اعفاء نصارى الجزيرة من الجزية المفروضة عليهم، لان كريت ضمن المخصصات السنوية المفروضة على مصر والبلاد التابعة لها التي تبعث للدولة العثمانية، لان كريت كانت جزيتها مخصصة للأنفاق على الاسطول العثماني، وان عملية تحصيل الضرائب بعد عام ١٨٣٥م اخذت تزداد واشتد عبؤها على المسيحيين لان الخراج والجزية المفروضة على كافة الرعايا المسيحيين التابعين للباب العالي كانت تؤخذ منهم بالقوة، واضطرت الدولة العثمانية على استخدام القوة في استحصالها( دودويل، ٢٠١٧، ص٢٣٥)، اما ضريبة العشر فقد كانت مفروضة على الزيت والحنطة وقيمتها السبع من

مجموعة مواردها واطلق عليها ضريبة العشر، الا ان هذه الضريبة لم تكن مقتصرة على الزيت والحبوب، بل شملت محاصيل اخرى كاللوز والجوز وغيرها من محاصيل الجزيرة( راشد، ٢٠١٧، ص١٢٥).

بدأ محمد علي يتبع السياسة التوسعية في فرض الضرائب ليتمكن من تحقيق طموحاته، ففرض ضريبة على المواد الاستهلاكية التي تستورد من القرى إلى المدن، وفرض ايضاً ضرائب على صادرات الزيوت وذبح الماشية والاصواف والحرير والشمع والخمور سواء كانت للتجارة او للاستهلاك الشخصي، حتى اثقلت هذه الضرائب كاهل اهالي الجزيرة، وارادوا الامتناع عن تأديتها، وهذا النوع من الضرائب يتم جمعها بانتظام وتحت المراقبة الدقيقة، وقد فرض على اهالي الجزيرة ضريبة جديدة اطلق عليها الضريبة الفردية وهي ضريبة فردية الغرض منها مورد دائم يتم استحصالها خلال الحرب، وكانت بنسبة ٥٠ قرش عن كل شخص، الا ان محمد علي خفضها واصبحت تتراوح (٣٠- ٥٠ قرش) وفقاً لثروة الفرد، وعلى هذا الاساس كان يُفرض مبلغ معين على كل اسرة مع ترك الحرية لأعضائها لتوزيع المبلغ فيما بينهم، في حين ان الفقراء في الجزيرة الذين لا يملكون المال معفيين من الضرائب. وفرضت ايضاً على الكتابين ضريبة اطلق عليها اسم (الخراج خطاً) التي كان يفرضها الباب العالي عن طريق فرماناً وبعد جمعها تُرسل إلى السلطان العثماني يستخدم هذه الاموال لشؤونه الشخصية، التي كانت تتراوح من ١٥- ٣٠ قرش حسب ثروة الشخص المفروضة عليه هذه الضريبة، الا ان الموظفين المكلفين بجمع هذا النوع من الضرائب استغلوا منصبهم وبدأوا يفرضون مبالغ اضافية على الكتابين، فوضعت الحكومة اجراءات صارمة عام ١٨٣٥م لمعاقبة كل موظف يستغل وظيفته( دودويل، ٢٠١٧، ص٢٤٢).

بدأ محمد علي يتطلع إلى امتلاك الجزيرة، وقد ظهر ذلك من خلال قراراته التي اصدرها، ان كل مالك للأرض ينبغي عليه دفع ضريبة السبع اي كانت غلاتها، ونص القرار الثاني ان المالك الذي يهمل ارضه الزراعية لمدة ثلاثة اعوام يعاقب بانتزاعها في السنة الرابعة، ويتم بيعها لشخص اخر، او تكون من املاك الحكومة، ولن يكون لمالكها من غلاتها غير الربع مما تغل، وهناك من يشير الى انها اصبحت غالبيتها ملكاً للحكومة(

راشد، ١٩٨٤، ص١٣١)، وقد مكنت القرارات السابقة الحكومة على وضع يدها على ما يقارب اربعة اخماس الجزيرة(Pashley, 1837, P.134 ).

**ثانياً: التجارة**

لم ينجح محمد علي في تطبيق سياسة الاحتكار في مجال الزراعة، وذلك بسبب مساندة الدول الاوربية لأهل الجزيرة، وعدم التزام سكان كريت بقرارات السلطات المصرية، لهذا وجه اهتمامه بالتجارة وتطبيق سياسة الاحتكار عليها، خاصةً بعد اعطاء بعض افرادها امتيازات خاصة باحتكار بعض السلع الاستهلاكية، منها وضع مزاد بيع التبغ على احد الافراد مقابل مبلغ مالي قدره ١٤٠,٠٠٠ قرش سنوياً، وبعض مصانع الخشب والفحم وغيرها، كما قام محمد علي بإدخال عدة اصلاحات على الموانىء في كريت، منها انشاء رصيف لميناء خانية، وتحسين ميناء سودا لتكون هذه الموانىء صالحة لتخزين التجارة الواردة من سوريا، ولتكون قاعدة تجارية للأسطول المصري في الجزيرة (دودويل، ٢٠١٧، ص٢٣٤).

كانت الرسوم الكمركية في الجزيرة عنصراً مهماً من عناصر ايراداتها التجارية، فقام محمد علي بتخفيض ما كان مفروضاً على مسيحي الجزيرة من ضرائب تجارية من ٤% إلى ٣% وقام بزيادة الضرائب التجارية على المسلمين من ٢% إلى ٣% وسبب ذلك يعود إلى ان محمد علي اراد ان يتخلص من ظاهرة التجار غير المسلمين الذين يتاجرون بأسم المسلمين، لأجل اعفاءهم من الرسوم المترتبة عليهم، ولان اليونانيين كان لهم نشاط تجاري واسع في الجزيرة، ولهم دور كبير في انعاش تجارة الجزيرة آنذاك( راشد، ١٩٦٤، ص١٣٦). اما صادرات الجزيرة فبلغ تصدير الزيت سنوياً ما يقارب ٢,٥٠٠,٠٠٠ أوقية، والصابون حوالي ٥٠,٠٠٠ قنطار سنوياً، كما بلغت الصادرات من البرتقال والليمون ٥,٠٠٠,٠٠٠ اوقية، والخرنوف ٤٠,٠٠٠ قنطار، ومن العسل ٩٠,٠٠٠ أوقية، ومن الشمع واللوز ١٠,٠٠٠ أوقية، والزبيب ٣,٠٠٠ قنطار، والجبن ٥٠,٠٠٠ أوقية، وكذلك الصوف ما يقارب ٤,٥٠٠ قنطار، والحرير ايضاً بلغت صادراته سنوياً ما يقارب ١,٠٠٠ اوقية.

كانت مصر من اكثر الدول التي تستورد التجارة من كريت، وكان اعتمادها بالدرجة الاساس على استيراد الزيتون والحرير، لم يقتصر استيرادها على الزيتون والحرير، بل كانت

مصر بأشد الحاجة إلى الجلود لذلك قامت باستيراد جلود الماعز، ومنها احتكر محمد علي تصدير هذه الجلود وجعل تصديرها قاصراً على مصر، لأنها كانت اجود انواع الجلود آنذاك، واصدر امراً إلى محافظ الجزيرة بمنع بيع هذه الجلود وتصديرها لغير مصر، كما اهتم بتجارة البلوط الذي كان يستخدم ثمره في الصباغة، لهذا جلب الخبراء من الشام، ثم بعث بهم إلى الجزيرة ليعلموا اهلها صنعة الجمع ثم يعودوا إلى الشام( راشد، ١٩٦٤، ص١٤٠-ص١٤١)، ففي عام ١٨٣٥م اصدر محمد علي امراً إلى محافظ الجزيرة بأن يبعث إلى مصر كل ما يجمع من ثمار البلوط أولاً بأول إلى مصر، حتى لا يتم تصدير الفائض منه إلى بريطانيا، فبلغ نصيب مصر من ثمار البلوط ما يسد حاجتها، ولم تعد مصر بحاجة إلى الاستيراد من الخارج، واثارت هذه السياسة سخط اهالي كريت، واخذوا يدربون رجالهم على صناعة الصبغة، حتى بلغ عدد من اتقنوا صناعة الصبغة ما يقارب ثمانية واربعين من اهالي قندية في الجزيرة، مما ادى إلى تهريب هذه الصبغة، تنبهت الادارة الحاكمة في الجزيرة إلى التهريب، فقرر مجلس قندية معاقبة من يقوم بتهريب التجارة بالضرب ثمانين جلدة، ثم مصادرة بضاعتهم وجعلها تابعة للحكومة، ثم فرض عقوبة على المهربين بدفع رسوم كمركية مضاعفة، الا ان هذا النوع من العقوبات لم يمنع المهربين من ممارسة عملهم، لذا اقترح قنصل بريطانيا( كامبل Campbell) في مصر قائلاً "**ان يكون من حق الحكومة المصرية في كريت جعل الرسوم ضعفين على من يضبط من المهربين البريطانيين مرتين، ومصادرة بضاعته إذا هو ضبط للمرة الثالثة**" (نقلاً عن: راشد، ١٩٦٤، ص١٤٧). لاقى هذا المقترح قبولاً من محمد علي وقرر تطبيقه، فارسل إلى محافظ الجزيرة بتطبيق هذه العقوبات على كافة المهربين من رعايا الدول الاخرى(Bowring, 1840, P.157).

ووفقاً إلى الجدول الذي اعده قنصل بريطانيا (كامبل) في تقريره الذي كتبه عن جزيرة كريت عندما زارها في ايلول عام ١٨٣٣م ان الحكومة المصرية خلال هذه الاعوام الثلاث من حكمها للجزيرة قد انفقت اكثر مما كسبت من موارد الجزيرة وسنبين ذلك من خلال الجدول الاتي( نقلاً عن: راشد، ١٩٦٤, ص١٤٨- ص١٤٩):

| ايرادات الجزيرة عام ١٨٣٣ | |
|---|---|
| المادة | قرشاً |

| | |
|---|---|
| ضريبة العشور | ١,٩٠٥,٨٢١ |
| عوائد السلع الاستهلاكية التي تمر بالكمارك | ٦٦٣,١٦٢ |
| ايراد الكمارك على الصادرات والواردات | ٥٦٤,٠٠٠ |
| الدخان | ١٣٢,٠٠٠ |
| الجلود | ٩٨,٠٠٠ |
| الملح | ٤٣,٠٠٠ |
| القهوة | ٣٧,٠٠٠ |
| مواد الصباغة | ٢٠,٠٠٠ |
| النشوق | ٨,٠٠٠ |
| السمك | ٥,٠٠٠ |
| المشروبات | ١٣٢,٠٠٠ |
| المواشي | ٤٠,٠٠٠ |
| مكوس بوابات المدن | ٥٠,٠٠٠ |
| ضرائب الزيت | ٦,٥٠٠ |
| عوائد الحمالين | ١٤,٠٠٠ |
| ضريبة الرأس | ١٨٠,٠٠٠ |

ان مجموع ايرادات الجزيرة حسب الجدول الذي اعده كامبل عام ١٨٣٣م يصل إلى حوالي ٣,٨٩٨,٤٨٣ قرش. اما مجموع ما انفق عليها سنتطرق إليه فيما يلي.

| مصروفات الجزيرة عام ١٨٣٣ | |
|---|---|
| الوظيفة | مبالغها المالية بالقرش |
| المحافظ | ٢,٥٠٠,٠٠٠ |
| اعضاء مجلس قندية | ٢٦٦,٠٤٠ |
| اعضاء مجلس خانية | ١٨٥,٧٠٠ |
| اعضاء مجلس رسمو | ٦٥,٨٠٠ |
| اعضاء مجلس اسفاكية | ١٨,٠٠٠ |
| الخزانة العامة | ١٢٠,٠٠٠ |
| الكمارك | ٤٩,٧٤٤ |
| القضاة | ١٨,٠٠٠ |

| | |
|---|---|
| المفتين | ٦,٠٠٠ |
| تحرير الجريدة | ٢٧,٣٣٥ |
| الحامية النظامية | ٦,١٩١,٥٤٠ |
| الحامية غير النظامية | ١,٧٦٠,٠٠٠ |

فأن مجموع ما انفق على الجزيرة وفق تقرير كامبل يصل حوالي ١١,٢٠٨,١٥٩ قرش، وهذا يعني ان الحكومة المصرية كانت تتحمل ما يقارب ٧,٣٠٩,٦٧٦ قرشاً لإدارة شؤون الجزيرة، وبذلك قدم القنصل البريطاني مقترحاً إلى محمد علي بضرورة تخفيض الرواتب لتحقيق التوازن، وان لا يُحمل خزانة مصر عبئاً ثقيلا، إلا ان محمد علي لم يُخفض الرواتب، واستمرت عملية زيادة الضرائب على السكان مما زاد سخطهم على سياسة الحكم المصري(Bowring, 2017, P.157).

ازدادت ايرادات الجزيرة التجارية خلال عام ١٨٣٨م بما يزيد عن ٣٠,٠٠٠ جنيهاً عن عام ١٨٣٧م حسب التقرير التجاري الذي كتبه "أونجلي" Ongley ممثل انكلترا في الجزيرة( نقلاً عن: راشد، ١٩٦٤، ص١٦٠). يرى الباحث بالرغم من سخط الاهالي من الضرائب التي اثقلت كواهلهم، الا ان جزيرة كريت طوال مدة الحكم المصري لها كانت تنعم بالأمن والاستقرار، كما استطاع محمد علي القضاء على الفتن والاضطرابات والفوضى التي كانت تسودها.

**ثالثاً: الصناعة**

اشتهرت كريت بمجموعة من الصناعات خلال الحكم المصري لها، واهمها صناعة الزيت الذي يستخرجونه من الزيتون، كانت الجزيرة تدخر ما يستوجب حاجتها، وتصدر ما بقي منه إلى مصر والدول الاوربية، كما اشتهرت الجزيرة بصناعة الصابون وخاصة اقليم قندية الذي اشتهر بصابونه الجيد، وصناعة (النبيذ)[٣] الذي بلغت حاجة مصر إليه، فارسل محمد علي إلى محافظ الجزيرة بضرورة إرسال حوالي خمسين قنطاراً إلى مصر( Bowring, 2017, P.160)، الا ان الجزيرة لم تستطيع انتاج هذا القدر المطلوب، لهذا اصدر محمد علي امراً إلى الجزيرة بتوفير اكبر قدر ممكن من نبيذ قندية لجودته العالية، واشتهرت الجزيرة بصناعة الصباغة التي تستخرج من شجر البلوط، لم تكن الجزيرة مقتصرة

على هذه الصناعات فحسب، بل تميزت ايضاً بصناعة الاكياس التي كانت تصنع من شعر الماعز، اظهرت الحكومة المصرية حاجتها الماسة لهذه الاكياس، فاصدر محمد علي الاوامر إلى مجلس قندية وغيرها من اقاليم الجزيرة بمنع تصدير شعر الماعز إلى الخارج.

برز الكريتيين ايضاً بصناعة النسيج، ونسج الصوف، وظهرت براعتهم في هذه الصناعة في اقليم (ميرابيللا) واقليم (لاشيد)، وكانت العباءات من اهم الصناعات التي اشتهرت بها هذه الاقاليم، وقد اعجب محمد علي بالعباءات التي صنعت من نسيج الجزيرة، لجودتها ونفعها في الوقاية من برد الشتاء والمطر، فأصدر إلى محافظ الجزيرة بإرسال مجموعة من نساجي هذه الاقاليم إلى مصر للاستفادة من خبراتهم، واقامة مناسج تضاهي تلك المناسج الموجودة في كريت، على ان يقوموا بنسج ما يكفي من القماش اللازم لسد حاجات الجنود، وبعد وصول النساجون إلى مصر، رأى محمد علي ان اجواء مصر غير مناسبة لصناعة النسيج، فإمر بإرسالهم إلى الشام ومعهم ازواجهم للقيام بما انيط لهم من واجبات، فزاد اهتمام مصر باستيراد ما تحتاج إليه من الصوف، فأصدرت الحكومة المصرية الاوامر إلى محافظ الجزيرة للاهتمام بالصوف لسد حاجتها، وتصدير اكبر قدر من الفائض منه إلى مصر.

كما شجع محمد علي اهالي الجزيرة على صناعة القرميد خاصةً بعد معرفة جودة هذه الصناعة في الجزيرة التي تضاهي القرميد الذي استورده من بريطانيا، وانه اقل ثمناً، واشد صلابة ومقاومة في بناء الافران، اراد محمد علي تجربة قرميد الجزيرة في البناء، وبعد القيام بالتجربة تبين ان اجود صناعة للقرميد في الجزيرة ما يصنع في قرية (جيراكي) فاستورد منه ٢٠٠ لبنة، وطلب من رئيس مجلس قندية ان يبعث له المزيد منها، فبعث رئيس المجلس التراب الذي يصنع منه القرميد إلى مصر(راشد، ١٩٦٤، ص١٥٥).

لم يقتصر اهتمام محمد علي بتنمية موارد الجزيرة واستغلال ثرواتها على البر فحسب، بل اهتم بالبحر ايضاً وشجع على صيد (الاسفنج)[٤] في مياه كريت، وتم فرض على من يعملون في البحر بكتابة تعهد لمجلس الجزيرة بتأدية ١٩% من ثمن ما يحصلون عليه من صيد الاسفنج وان يدفعوا رسوم كمركية قدرها ٣%. كما استغلت الحكومة المصرية وجود المرجان في مياه الجزيرة، فاصدر محمد علي باشا إلى ناظر خارجيته بوغوص بك[٥]

ان يرسل خبراء اوربيين من القاهرة والاسكندرية ليقوم بإرسالهم إلى الجزيرة، فوقع اختياره على الخبير الايطالي (قبودان) ليُعلم اهل الجزيرة طريقة استخراج المرجان من السواحل، ولما اتقنوا ذلك استغنت الادارة المصرية عن خدماته، كما كان لصناعة الفحم نصيب من اهتمام الحكومة المصرية، وبعد ارسال الخبراء للتنقيب عن الفحم تبين انه فحم حجري، وبدأت الادارة المصرية تبحث عن الفحم حتى اسفرت عن وجوده في قرية (لوطرا) و (بيري) و (ميرثيو)، بدأ مجلس الجزيرة يدفع تكاليف استخراج الفحم ويقوم بإرساله إلى الاسكندرية بناءً على طلب محمد علي باشا، وتبين فيما بعد ان فحم (ميرثيو) أجود من فحم (لوطرا) وانه يفي حاجة مصر، ويغنيها عن الفحم البريطاني( راشد، ١٩٦٤، ص١٥٩).

تبين لنا مما تقدم، ان الاوضاع على عهد حكم الادارة المصرية قد شهدت تطوراً كبيراً في جميع قطاعاتها الزراعية والصناعية والتجارية. وهذا يعود بالتأكيد إلى سياسة وحكمة والي مصر محمد علي باشا واجراءاته التي طبقها من اجل تنظيم اوضاع الجزيرة الاقتصادية.

## الخاتمة واهم الاستنتاجات

توصل البحث إلى جملة من النتائج لعل في مقدمتها ما يلي:

- تمتعت كريت خلال العشر سنوات من الحكم المصري لها بالأمن والاستقرار بعد ان كانت تعاني من الفتن والاضطرابات التي كانت تسودها خلال السيطرة العثمانية عليها.
- ازدهرت زراعة كريت بشكل ملحوظ بعد ان قدمت السلطات المصرية القروض للمزارعين للنهوض بالزراعة، واعفاء الطبقات العاملة بالزراعة من الضرائب.
- شهدت موانئ كريت تطوراً كبيراً وذلك من خلال اهتمام الحكومة بها، والقيام بإنشاء ارصفة لتلك الموانئ لتُصبح صالحة للتخزين التجاري.
- بالرغم من الاستقرار والامن الذي شهدته الجزيرة خلال هذه المدة، الا ان الحكومة المصرية فرضت ضرائب كبيرة على السكان فأثقلت كواهلهم، فأزداد تذمرهم على الحكومة وكانوا ينتظرون اي فرصة للتخلص من الحكم المصري.

- تحملت مصر عبئاً ثقيلاً خلال حكمهم للجزيرة، لان ما انفق عليها اكثر من الايراد الذي حصلت عليه، مما اثر سلباً على اقتصاد مصر.

**الهوامش:**

[١] – حرب الاستقلال اليونانية: بدأت حرب الاستقلال اليونانية عام١٨٢١م بين العثمانيين واليونانيين الثائرين ضد الاحتلال العثماني لهم، وبعدها طلبت الدولة العثمانية المساعدة من محمد علي باشا، فأرسل الجيش المصري بقيادة ابنه إبراهيم باشا، انتهت هذه الحرب بتدخل الدول الأوربية عام ١٨٢٨م والتي اسفرت عن خروج العثمانيين والقوات المصرية من اليونان. للمزيد ينظر: جرجي زيدان، خلاصة تاريخ اليونان والرومان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص٣٠ ؛ صفي العظم، تاريخ حروب الدولة العثمانية مع اليونان، مطبعة الترقي، القاهرة، ١٩٠٢، ص١٠؛ Muraton Soy, Moderen Greek Enlightehment and 19th Century Greek Nationalism, Ankara, 2005, P. 107.

[٢] – محمود الثاني(1785– ١٨٣٩م): ولد السلطان محمود الثاني عام ١٧٨٥م، وتولى حكم الدولة العثمانية عام ١٨٠٨م، برز نجمه بحكم الاصلاحات التي قام بها في الدولة العثمانية التي مهدت لما عرف بحركة التنظيمات، وقام بالقضاء على الانكشارية بشكل نهائي عام ١٨٢٦م كما قام بإدخال الاصلاحات على الجيش العثماني. للمزيد ينظر: إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، مؤسسة الكتب الثقافية للنشر، بيروت، ١٩٨٨، ص٢٠٦– ص٢٠٧؛ يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد:٢، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مؤسسة فيصل للنشر، اسطنبول، ١٩٩٠، ص٢٠–ص٢١.

[٣] – النبيذ: وهو من المشروبات الكحولية الشائعة، الا انها غالباً ما تنتج دون مراقبة لدورة التصنيع من حيث التخمير والتقطير، مما يعرض متناوليها لخطر السم بمادة الميتانول، وهذا ما يؤكد ضرورة اخضاع انتاجها للمراقبة الشديدة. للمزيد ينظر: معروف الخير ومفيد ياسين، تحديد المحتوى من الميتانول في بعض المشروبات الكحولية (النبيذ والعرق) المحضرة بالطرق المحلية التقليدية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد:٣٨، العدد: ٣، ٢٠١٦، ص٢٣٣.

[٤] – الاسفنج: يعيش الاسفنج على شاطئ البحر تحت مستوى المد ويكون ملتصقاً بالحجارة والمواد الصلبة بواسطة اقراص لاصقة، عادة ما ينمو في مستعمرات متفرعة، وقد يكون بسيط او متفرع او متشابك. للمزيد ينظر: وسن علي عصيري، شعبة الاسفنجيات، السعودية، ٢٠١٦، ص٣.

[٥] – بوغوص بك: ولد بوغوص بك يوسفيان في ازمير عام١٧٦٨م وتثقف في مدارسها، ولما بلغ اشده عمل بالتجارة واكتسب مهارات تجارية من خلال ممارسة العمل مع والده واخواله من عائلة ابرويان

الذين كانوا يسيطرون على الحركة الاقتصادية في ازمير، جاء إلى مصر عام ١٧٩٠م بعد وفاة والده وتقلد العديدة من المناصب الادارية في مصر، وبعد تولي محمد علي باشا الحكم في مصر عام ١٨٠٥م اصبح بوغوص بك ناظراً للخارجية فيها، وكان من اشد الرجال الذين اعتمد عليهم محمد علي في ادارة شؤون مصر، استمر بعمله هذا حتى وفاته عام ١٨٤٤م. للمزيد ينظر: محمد رفعت الامام، تاريخ الجالية الارمنية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٤٥؛ بشرى ناصر هاشم الساعدي، الادارة المصرية في بلاد الشام (١٨٣٠- ١٨٤٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ٢٠٠٣، ص٤٣- ص٤٤.

**المصادر**

**اولاً: الكتب العربية والمعربة**


- ابراهيم بك حليم، ، تاريخ الدولة العثمانية العلية، مؤسسة الكتب الثقافية للنشر، بيروت، ١٩٨٨.
- احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، ط٤، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠.
- اسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٥.
- جرجي زيدان، خلاصة تاريخ اليونان والرومان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.
- زينب عصمت راشد، كريت تحت الحكم المصري(١٨٣٠- ١٨٤٠)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٦٤.
- السيد فرج، حروب محمد علي، مطبعة التوكل، القاهرة، ١٩٩٩.
- صفي العظم، تاريخ حروب الدولة العثمانية مع اليونان، مطبعة الترقي، القاهرة، ١٩٠٢.
- علي إبراهيم بكراكي، تاريخ جزيرة كريت والمهاجرين، ط١، بيروت، ٢٠٠٤.
- محمد رفعت الامام، تاريخ الجالية الارمنية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

- محمد رفعت بك، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، ج١، المطبعة الاميرية ببولاق، القاهرة، ١٩٣٤.
- محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط٣، دار النفائس، بيروت، ٢٠١٣.
- هنري دودويل، الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة: احمد محمد عبد الخالق وعلي احمد شكري، مؤسسة هنداوي للنشر، د.م، ٢٠١٧.
- وسن علي عصيري، شعبة الاسفنجيات، السعودية، ٢٠١٦.
- يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد:٢، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مؤسسة فيصل للنشر، اسطنبول، ١٩٩٠.

**ثانياً: الكتب باللغة الانكليزية**

- John Bowring, Egypt and Candia, London, 1840.
- Muraton Soy, Moderen Greek Enlightehment and 19th Century Greek Nationalism, Ankara, 2005.
- Robert Pashley, Travels in Grete, Cambridge, 1937.
- Salane Ramsdam Sonyel, The Ottoman Armenians, London, 1987.

**ثالثاً: الرسائل الجامعية**

- بشرى ناصر هاشم الساعدي، الادارة المصرية في بلاد الشام (١٨٣٠- ١٨٤٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣.
- بهاء جاسم عودة التميمي، الأرمن في مصر دراسة تاريخية في احوالهم العامة(١٨٠٥- ١٨٤٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢١.

**ثالثاً: البحوث المنشورة**

- معروف الخير ومفيد ياسين، تحديد المحتوى من الميتانول في بعض المشروبات الكحولية (النبيذ والعرق) المحضرة بالطرق المحلية التقليدية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد:٣٨، العدد: ٣، ٢٠١٦.

**رابعاً: المؤتمرات**

- ملكة قايام، الصراع القومي في جزيرة كريت في القرن التاسع عشر، احداث مدينة قندية، والهجرة إلى سوريا ولبنان وشمال افريقيا، بحث منشور في وقائع المؤتمر التاريخي الاول: نهاية الحكم العثماني في جزيرة كريت وهجرة المسلمين، نظم من قبل جمعية أولي النهى، اعداد وترجمة: علي ابراهيم بكراكي ووسيم ابراهيم بكراكي، بيروت، ٢٠١٤.